والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان
زيدا بوه إذ كان زيد قائما ابوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي
هو كجزء منه فان كان معموله منصوبا نحو إلا كان زيد طعامك ففيه اقوال ثالثها
يقبح التقديم ولا يمتنع لانه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا او مجرورا
جاز بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع في الظروف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما
نحو شارقا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور
امتناع تقديم خبر المبتدأ اذ تساويا في التعريف والتنكير ولا بيان ولا يجري
ذلك هنا لظهور الاعراب بان نصب الخبر يبينه فيجوز كان اخاك زيد ولم يكن
خيرا منك احد فان خفي الاعراب وجب تاخير الخبر للالتباس نحو صار عدوي
صديقي وكان فتاك مولاك الرابعة مذهب اكثر البصريين انه لا يجوز ان يلي
كان واخواتها معمول خبرها من مفعول او حال او غيرهما الا الظرف والمجرور فلا
يقال كان طعامك زيد اكلا ولا كان طعامك اكلا زيد وهذا الحكم غير
مختص بباب كان بل بجميع العوامل الا من العوامل ما نصبه غيره او رفعه فان كان
معمول الخبر ظرفا او مجرورا جاز اذ يلي كان مع تاخير الخبر وتقدمه للتوسع
في الظرف والمجرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج
ان يليها غير الظرف ايضا لوروده في قوله ● بما كان اياهم عطية عودا ●
واجيب بان كان اسمها ضمير الشان مستتر فيها وعطية مبتدأ خبره عود والجملة
خبر كان الا طعامك زيد وكذا يجوز تقديمه على كان نحو طعاما كان زيد
اكلا وعليه قوله تعالى وانفسهم كانوا يظلمون ● واعلم انه يتاتي في كان
زيد اكلا طعامك اربعة وعشرون تركيبا وقد شققتها في الاشباه والنظائر
وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد اكلا وكان طعامك اكلا زيد
وإلا كان طعامك زيد ص واذا اجتمع معرفتان فالاقوال المبتدأ وقيل
الحد غير الاعرف الا اشارة مع غير ضمير والا ان وان وقيل ما يراد ثبوته
مطلقا وقيل ان قام مقامه او شبهه وقيل ما صح جوابا او نكرتان بمسوغ
تحري في الاخبار هنا وان معرفة عن نكرة الا انها سائغ ان افاد والنكرة غير
صفة محضة ش اذا اجتمع في باب كان معرفتان ففي ما يجعل اسما وما يجعل خبرا
الاقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة اقوال اخر فقيل يتخير فايهما شئت
جعلته الاسم والاخر الخبر وعليه الفارسي وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء
وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال واذا كانا معرفتين فانت بالخيار
أيهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الاخر وقيل ينظر الى المخاطب فانه كان
واذا كانا معرفتين فانت بالخيار ايهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الاخر
وقيل ينظر الى المخاطب فان كان يعرف احد الامرين ويجهل الاخر جعل المعلوم
الاسم والمجهول الخبر نحو كان اخو بكر عمرا اذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر اخا

مطلب

ويهمل

ويهمل كونه عمرا او كان عمرو اخا بكر اذا كان يعلم عمرا ويجهل كونه اخا بكر وعلى هذا
السيرافي وابن الباذش وابن الضائع وحملوا كلام سيبويه على ما اذا استويا
عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف
منهما الاسم والاخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا
اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه تجعل الاشارة الاسم وان كان غيره اعرف منه كالعلم
والمضاف الى المضمر نحو كان هذا اخاك لان العرب اعتنت بتقديم الاشارة لما
التنبيه الذي فيه اما مع المضمر فلا ولهذا كان ها انا ذا افصح من هذا انا وقيل
ان كان احدهما أن او أن وما تقدمها المفتوحتين فان الاختيار جعلها الاسم والاخر
الخبر ولهذا قرأ اكثر القراء فما كان جواب قومه الا أن قالوا بنصب جواب لشبههما
بالمضمر من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فهو كالمجتمعا مبتدأ مع مضمر مع معرفة
غيره فان الاختيار جعله الاسم لانه اعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته مطلقا
نحو كان عفو منك عادتك وكان زيد زهيرا وقول الشاعر وكان مصيبتي من هدية
برنشان ● اثبت الهداية لنفسه ولو قال فكان هادي من اضللت به لاثبت
الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط ان يكون احدهما
قائما مقام الاخر او مشبها به كالمثال المذكور بخلاف ما اذا كان هو نفسه
كما بيت وقيل ما صح منهما جوابا فهو الخبر والاخر الاسم حكى هذه الاقوال ابو
حيان ثم اختار تبعا لجماعة تفصيلا جمع بها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب
فان كان احدهما قائما مقام الاخر او مشبها به فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو
نفسه فان عرف المخاطب احدهما دون الاخر فالمعلوم هو الاسم والاخر الخبر وان
عرفهما او جهلهما فان كان احدهما اعرف من الاخر فهو الاسم والاخر الخبر الا المشار
مع المضمر واذا استويا في التعريف فانت بالخيار الا ان كان احدهما أن او أن المصدريتين
فانه يتعين جعله الاسم قال وحصر النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار
يعامل معاملة النكرة اذا اجتمعت مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث علم على
موجود اما ان تعلم من هو في نفسه فلا واذا اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ فلك
الخيار فايهما شئت جعلته الاسم والاخر الخبر نحو كان رجل قائما او كان قائم رجلا
وان كان لاحدهما مسوغ دون الاخر فالذي له المسوغ هو الاسم والاخر الخبر نحو كان
كل احد قائما ولا يجوز كان قائم كل احد واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة
الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا
بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها
بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز ان يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع
كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن ورودها قوله كان سلافة من بيت راس ● يكون مزاجها
عسل وماء ● وقوله ولا يك موقف منك الوداعا ● قال وقد حمل هذا الشبه في باب
ان على ان جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة كقوله وان حراما ان اسب مجاشعا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)